التنميـــة الذاتيـــة واستراتيجيتهـــا

د . ســـعد جمعـــــه (*)

اولا : حول نظريات التنمية واستراتيجيتها :

يعد مفهوم استراتيجية التنمية من أبرز المفاهيم المطروحة اليـــوم فى اطار المناقشات الدائرة حول موضوع النمـــو والتخلف . ويقصد بهذا المفهوم ـــ بصفة عامة ـــ الطريق المؤدى الى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية فى العالم الثالث ، والتى تعانى من التخلف .

ولقد اتسمت العشرون سنة الماضية ببذل المحاولات العديدة فى عرض كثير من الاستراتيجيات التى تستهدف جميعها ـــ بالرغم من اختلافاتها المذهبية والمنهجية ـــ الوصول الى حل لمشكلة التخلف . ومع ذلك يجمع علماء التنمية وخبراؤها والمؤسسات المعنية بها على انه لم يتيسر ـــ خلال العقدين الماضيين ـــ الخلاص من ظاهرة فقر الجماهير العريضة . وذلك نتيجة التزايد الرهيب فى اعداد هؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى الحد الادنى لمستوى المعيشة الانسانى من جهة ، والتفاوت الواضح والحاد فى الدخول فى الدول النامية ذاتها من جهة اخرى . وكذلك اتساع الهـــوة ـــ بل وحدتهـــا ـــ بين الدخل القومى فى الدول النامية والدول الصناعية من جهـــة ثالثة . كل ذلك ادى الى تحطيم الجهود الرامية لتحقيق التنميـــة ممـــا ادى الى العـــديد من التغييرات فى استراتيجيتها ، استدعى بالضرورة تغييرات جذرية فى الأسس التى تقوم عليها هذه الاستراتيجيات مما يفرض ضرورة اعادة النظر فى نظريات التنمية .

من الحقائق التى لا خـــلاف عليها ان اى استراتيجية للتنمية لا تستقيم الا اذا كانت مرتكزة على واحدة من نظريات التنمية . وبقدر واقعية هذه النظرية فى ايضاحاتها وتفسيراتها للترابطات بين كل من الاسباب والمظاهر والبواعث والخصـــائص لكل من التنمية والتخلف ، تـــزداد فـــرص النجاح التى يمكن للاستراتيجية تحقيقهـــا .

(*) مدرس بقسم الاجتماع ـــ كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

لقد تميزت الستينيات ، وهى تعتبر بحق بداية انتشار ما يعرف بمفهوم سياسة التنمية ، بظهور العديد من النظريات المرتبطة بهذا المفهوم وفى مقدمتها نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى .

وكانت نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى تتخذ من الأسس الفكرية لنظريات التحديث منطلقا لتفسيراتها . أى انها اتخذت لنفسها الأساس الفكرى القائم على الاعتقاد بان الدول المتخلفة تعيش فى مرحلة نمو سبق أن عاشتها الدول الصناعية . وترى نظريات التحديث أن كلا من اهداف وطرق وامكانيات التنمية لأمريكا وغرب أوربا ، هى مكونات النموذج الأمثل للتنمية ، وعلى الدول المتخلفة اقتفاء الأثر ، وتطبيق النموذج (١) .

وتذهب نظريات التحديث منهجيا واستنادا الى خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة الى تحديد معالم الدول المتخلفة عن طريق وصفها بصفات تقليدية تناقض فى مجموعها تلك التى تتصف بها المجتمعات المتقدمة . وترى نظريات التحديث أن الدول المتخلفة لم تصل الى ما يسمى بالمرحلة الأخيرة للنمو ، والتى وصلت اليها المجتمعات الحديثة المتقدمة ، ولكنها تتواجد فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية .

ويعتبر نموذج مراحل النمو لروستو من أشهر النماذج الاقتصادية . وهو يحدد هذه المراحل بخمس هى على التوالى : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق (بداية التصنيع) ، مرحلة التهيؤ نحو النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير (٢) ويعتبر روستو أن غالبية الدول المتخلفة تتواجد ـ طبقا لنموذجه ـ فيما بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة ، والتى أطلق عليها المرحلة الانتقالية .

وتنهض أبرز النظريات ـ وما يستند اليها من استراتيجيات ـ على فكرة الثنائية . وتعنى هذه الثنائية أن الدولة المتخلفة تضم قطاعات او مناطق ، منها المتقدم أى الحديث (خاصة فى المجالات الرأسمالية) ، الى جانب المتخلف بما يسوده من مظاهر التقليدية أو الاقطاعية أو تلك التى تعرف بمرحلة ما قبل الرأسمالية . وجدير بالاشارة الى انه بالرغم من أن كلا من المجالين المتقدم والمتخلف يتواجدان جنبا الى جنب ، الا انه لا علاقة بينهما ، بل انهما ينشطان فى اطار من العزلة فيما بينهما . هذا ولقد عملت النظريات القائمة على فكرة الثنائية على وضع القواعد والمعايير التى يمكن على أساسها قياس درجة النمو ، وهى تعتبر أن أول وأهم هذه المعايير هو أن درجة النمو تتحدد ارتفاعا

أو انخفاضا بقدر ما يسهم به القطاع أو القطاعات المتقدمة فى الاقتصاد القومى للمجتمع أو الدولة . وترى هذه النظريات أن امكانية الارتفاع بدرجة هـذا الاسهام ومقداره ، انما يتحقق طرديا مع بذل الجهود لازالة عوائق انتقال التكنولوجيـا الراسمالية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ، ثم العمل على تسهيل انتقالها من القطاعات المتقدمة الى تلك الاقل تقدما داخل المجتمع المتخلف ذاته . ومن شأن هذا أن يؤدى — من وجهة نظر هذه النظريات — الى تحديث ، وبالتالى نمو تلك القطاعات المتخلفة والاقل تقدما .

لعله من الواضح أن الاستراتيجيات — على اختلاف رؤيتها — المعتمدة على النظريات الاقتصادية انما تضع فى المقام الاول من اهتمامها تحقيق النمو الاقتصادى ثابت الدعائم عن طريق الاستخدام الامثل لعناصر الانتـاج وفى مقدمتها : عنصرا راس المال ، والعمل ، بهدف الوصول الى مرحلة الانطلاق والتخلص نهائيا من سيطرة مظاهر الثنائية فى الابنية الاقتصادية(٣) .

وينبغى الاشارة الى التباين فى تصورات استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة أساسا على مدى اسهام عوامل الانتاج فى عملية التنمية . فبعضهـا يرى أن مجالات الاستثمارات يجب أن تكون مرتبطة — وبالدرجة الاولى — بالمشروعات الراسمالية . وذلك لعديد من الاسباب الدولية التى فى مقدمتها القدرة على منافسة المنتجات العالمية (٤) . أما البعض الآخر ، فيوصى بتركيز الاستثمارات فى المشروعات التى تعتمد على أعداد كبيرة من القوى العاملة . ذلك أن توجيه الاستثمارات الى المشروعات الراسمالية الحديثة ، له تاثيرات مدمرة على البنية الصناعية والحرفية القائمة بصفة عامة ، وسوق العمـل والعمالة الوطنية بصفة خاصة (٥) . هذا بالاضافةالى ان الأخذ بالتوصيـة الاخيرة انما يكفل التوصل الىالحلول الجذرية لواحدة من المشكلات المحورية ، الا وهى كيفية التوزيع العادل لعوائد النمو (٦) .

وعلى الرغم من أن كلا من نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغيـر الاجتماعى يتقاسمان المنهل الفكرى والمذهبى لتفسيراتهما ، الا أن كلا منهما قد انتحى نحوا متميزا . فبينما تذهب نظريات النمو الاقتصادى الى ارجـاع التخلف الى قلة الأخذ بالأساليب المتقدمـة للاستثمار الامثل لعناصر الانتاج المتاحة ، نجد أن نظريات التغير الاجتماعى تعزو التخلف الى الجمود النسبى لبناء القيم وسيادة المعايير التقليدية الناجمة عن التأثير الفعال لواحد من معالم

المجتمعات الاستاتيكية ويقصد بها الجمود الصارم . ويقترب هذا الجمود فى قوة مقاومته من قوة القانون فى مواجهته للمؤثرات الثقافية الغربية ، مما يؤدى الى اعاقة مجرى عمليات التغير الحاسمة ، والناجمة عما يعرف بالتثقف Acculturation فى كل من الانماط السلوكية والثقافية(٧) ويعتمد تلك على قواعد نظريات التحديث فى عقدها لمقارنات عديدة فى شتى المجالات بين المجتمعات الديناميكية فى الدول الصناعية، والمجتمعات الاستاتيكية فى الدول المتخلفة .

هكذا نجد أن تاثير الاساس الفكرى لنظريات التحديث المتمثل فى تبنى فكرة الثنائية ، قد امتد الى العديد من النظريات السوسيولوجية حتى أصبحت ترى فى الصناعة الحديثة ذات الهوية غير الوطنية مراكز شعاع طليعية للثقافة الغربية ، واحد العوامل الأساسية لتحريك تلك التقسمات الاستاتيكية .

ولم تكن النظريات السياسية بطبيعة الحال بمنأى عن التاثر بالأفكار السائدة ، والمحددة لمسار العديد من الجهود لتنمية ما يعرف بالمجتمعات الانتقالية . ويعتبر هنتجتن (٨) أحد المنظرين الأوائل الذين اشتهروا بربط التنمية بالمجال السياسى ، مستعينا بما تضمنته نظريات التحديث من أسس فكرية واتجاهات مذهبية . بل ونجده أكثر تحديدا يطالب بضرورة شعبية المشاركة السياسية كشرط أساسى للتنمية ، وتشكيل انماط السلوك السياسى فى اطار مؤسسى . وينادى هنتجتن باصرار تام بضرورة اتباع النموذج الأنجلو امريكى للديمقراطية والأخذ به ، باعتباره النموذج الامثل الواجب التطبيق .

ان نظريات التحديث بما لها من أسس فكرية وركائز مذهبية ، حددت مسار تفسيراتها ، والنتائج التى توصلت اليها تدفعنا الى تسجيل بعض ما نأخذه عليها من أنها تصر على صلاحية تطبيق نماذج لنظم الراسمالية فى التصنيع ، فى كل المجتمعات ، على الرغم من الاختلافات الجوهرية للأبعاد التاريخية والسياسية والمجتمعة بين كل من المجتمعات التى انتجت هذه النماذج ، وتلك التى عليها ان تاخذ بها . والاكثر من هذا يذهب أصحاب هذه النظريات الى اضفاء الاهمية العظمى على النمو الاقتصادى والتى تصل الى حد التقديس المتمثل فى اعتقادهم أن هذا

النمـــو الاقتصادى لابد وأن يعقبه بشكل تلقائى ـــ وبالضرورة ـــ حدوث تأثيرات اجتماعية واسعة ذات أبعاد حاسمة ، يدعون أنها «التنمية» والتى تتمثل فى تحسين الأحوال المعيشة لكافة قطاعات المجتمع . هذا الادعـــاء بما يتضمنه من معطيات نظرية واستراتيجية ، وما يجزم به من أن القضـــاء على الفقر لا يتحقق الا عن طريق النمو الاقتصادى ، ثبت خطؤه لاستناده الى مغالطة واضحة فى الربط بين النمو الاقتصادى ، وتحسين أحـــوال المعيشة لكافة أفراد المجتمع بصورة مطلقـــة . اذ أن الواقـــع المعبر عن المجهودات العديدة والخبرات السابقة يؤكد دون أدنى شك أن الارتفـــاع فى الدخول الناجم عن النمـــو الاقتصادى لا يؤدى بالضرورة وتلقائيـــا الى استفادة المجموع الشعبية على نحو يحقق ما يعرف بالاشباع الاجتماعى للاحتياجـــات (٩) .

ان المشكلة فى نظريات التحديث تكمن بالدرجة الأولى فيما قامت به من الفصل القاطع بين العوامل الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية والنفسية فى معالجتها لقضية التنمية سواء فى البحث أو التنظيم أو التطبيق مما ساهم ، مساهمة فعالة فى تقويضها . ويتضح هذا الانهيار بجـــلاء فى الفشل الذريع الذى أصاب جهـــود التنمية فى اطار ما يعرف بالعقد الأول للتنمية للأمم المتحدة ، مما استوجب التوصية بالأخذ بالاتجاه التكاملى (١٠)، والذى يدعو الى عدم اعتبار العوامل الاقتصـــادية والسياسية والنفسية مفردات قابلة للجمع مع بعضها ، أو أن أحد هذه العوامل له الاولوية دون العوامل الأخرى التى يمكن أخذها فى الاعتبـــار عند تحقيق العامـــل ذى الأولوية . وانما تذهب الدعوة الى التأكيد على أن العوامل الســـياسية والاجتماعية لا تقل فى أهميتها عن العوامل الاقتصادية من حيث ايجـــاد أسلوب مترابط ومتكامل للتغيير الاجتماعى ، ويتحقق هذا الترابط والتكامل من خلال تفاعل هذه العوامل وتأثيرها المتداخل(١١) .

استكمالا للصورة المعرفية ، وارتباطا بتلك الحقيقة الهامة التى تـــم التوصل اليها ، وهى ضرورة الأخذ بالاتجاه التكاملى فى معالجة قضـــية التنمية ، ينبغى الاشارة الى حقيقة أخرى لا تقل فى أهميتها وخطورتها عن الحقيقة الاولى وهى أنه لا يوجد لعملية التنمية قانون له صـــلاحية التطبيق العالمى او صيغة نمطية عامة تستوجب اتباعهـــا لتحقيق التنمية . هـــذه الحقيقة والأخذ بها يعنى بالضرورة الانصراف عن اعتبار النموذج الغربى

فى التصنيع صالحا صلاحية عالة للتطبيق . ومن ثم يصبح اخذ التطور التاريخى فى الاعتبار ، له اهمية خاصة فى تحديد معالم الطريق للتنمية . وابعادها واتجاهها بالدرجة الأولى على النظام القائم فى المجتمع لمزمع تنميته (١٢) . على أن يؤخذ فى الاعتبار — فى نفس الوقت — وضع الدول المتخلفة من حيث علاقاتها وارتباطاتها مع المجتمعات الأخرى . حقيقة أخرى لا يمكن التغاضى عنها او اغفالها ، هى ان الدول المتخلفة و قعة فى شبكة من سيطرة النفوذ التى لا يمكن أن تسمح لها بالاختيار الحر حرية مطلقة لنموذج التنمية النابع من ذاتها والمحقق لأهدافها ، هذا النفوذ المسيطر له أبعاد عديدة من الممارسات قد تأخذ شكل الضغط السياسى الخارجى او التدخل سياسيا فى الشئون الداخلية ، وقد تمتد الى أبعد من ذلك فتصل الى المحاربة الاقتصادية على مستوى السوق العالمى (١٣) .

لقد كانت هذه الحقيقة دافعا للمراجعة النظرية والتى انبثقت عنها تلك الاستراتيجيات التى تعنى بتوزيع الدخول وتعتبره هدفا أساسيا يمكن تحققه عن طريق برامج للتنمية ، والتى تعمد بدورها الى تحقيق هدفين فرعيين لا يقلان ضرورة عن الهدف الاساسى ، بل انه المحصلة لهما ، ويتمثل هذان الهدفان فى :

١ — توظيف السواد الأعظم من الايدى العاملة فى النشاطات الانتاجية .

٢ — اشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية (١٤) .

ولعل أهم ما تتميز به هذه الاستراتيجيات بصفة عامة ، اختلافها عما سبقها من أستراتيجيات فى الامور التالية :

١ — إعتبار النظام القائم فى الدولة المتخلفة والمراد تنميتها اساسا للتفكير وقعدة يكن الانطلاق نها لتحديد معالم التنمية لهذا المجتمع .

٢ — استيعابها لواحد من العوامل الرئيسية المتمثل فى السياسيات الدولية بما لها من تأثيرات معوقة لفاعلية هذه الاستراتيجيات عند الاخذ بها ، حتى انها لكى تحد من تأثير هذه المعوقات ، تضمنت العديد من التوصيات التى تتلخص فى :

١ — ضرورة الكف عن فرض مختلف أشكال الحصار وخاصة الاقتصادى منها ، والامتناع عن وضع العراقيل من قبل الدول

الصناعية بصفة خاصة ، والتى تستهدف الحد من التبادل التجارى بينها وبين الدول المتخلفة .

ب ــ أن يراعى عند الاتفاقيات الدولية ضمان تحقيق عائد عادل للدول المصدرة للمواد الاولية والخام .

جـ ــ العمل على تشجيع اقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة .

د ــ اتباع وضع وتنفيذ الخطط لتصنيع الدول المتخلفة بما يحقق احلال المنتجات المحلية محل مثيلاتها المستوردة ، والعمل على التوسع فى تصدير السلع نصف المصنعة والمنتجة من المواد الاولية المحلية (١٥) .

ومع كل ذلك ، فاننا يمكن أن نتبين افلاس تلك الاستراتيجيات وما تضمنته من تحليل وتشخيص من النتائج السلبية لجهود الأمم المتحدة القائمة على تبنى الاساس الفكرى لتلك الاستراتيجيات فى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية فى اطار ما يعرف بالعقد الثانى للتنمية . ويدلنا ذلك بجلاء على أن تلك الاستراتيجيات قد جانبها التوفيق سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فى التعبير عن واقع الدول المتخلفة .

ان النتائج غير المرضية لجهود الأمم المتحدة فى عقدها الثانى للتنمية أثارت العديد من المناقشات والجدال النظرى الذى ركز على ضرورة اعادة النظر بشكل جذرى فى تحليل ظاهرة التخلف . ولقد كان لذلك الاتجاه النظرى الذى نشأ فى أمريكا اللاتينية ، والمعروف بنظريات التبعية ، دور فريد واسهامات متميزة فى اثراء تلك المناقشات . ولعل أهم ما قدمه هذا الاتجاه فى اطار المناقشات الدائرة حول قضية التخلف رفضه التام لفكرة مراحل التنمية ، وطرحه للاتجاه النظرى البديل المرتكز على النظر الى التخلف والتقدم باعتبارهما وجهين متلازمين لكل متكامل أوجدته التغيرات العالمية ، ومن ثم فان التخلف يمثل جزءا أساسيا مكملا لذلك الشكل المتكامل (التخلف والتقدم) الناجم عن التطور التاريخى للنظام الدولى (١٦) . وعلى ذلك فان التخلف والتقدم يعتبران عمليتين تاريخيتين تسيران فى مسار متواز ، وترتبطان ببعضهما ارتباطا وظيفيا .

ان نظريات التبعية التى تستند فكريا ومنهجيا الى نظريات

الامبريالية (١٧) ذات الاتجاهات الحديثة، تتبع نفس الاتجاه فى تحليلها للتقدم والتخلف فى اطار نظام عالمى يتمثل فى العلاقات الدولية غير المتسوية بين الدول القوية المتقدمة ، والتى يطلق عليها المراكز الراسمالية ، او تلك الضعيفة المتخلفة والتى يعبر عنها بالدول الهامشية . ويمكن ارجاع بداية نشاة هذا النظام العالمى الى عصر الاستعمار القديم ، واقتحام لنظام الراسمالى للدول المتخلفة وتغلغله فيها منذ ذلك الوقت ، مما أدى الى الكثير من التغيرات ، خاصة فى الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية . هذه التغيرات وجهت اساسا ـ وبالدرجة الاولى الى خدمة المصالح واشباع الاحتياجات المتغيرة والمرتبطة بالتغير السريع والدائم للهياكل المجتمعية فى المراكز الراسمالية مما يستتبع بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية فى لدول المتخلفة . هذه العملية تعرف بالتبعية الهيكلية structural dependency والتى ينم عن وجودها ما يعرف بالتباين الهيكلى الذى يمكن تحديد معالم (١٨) وجوده فى المجتمع من خلال :

- الافتقاد الى الالتحام الضرورى بين القطاعات الاقتصادية لمختلفة خاصة الزراعى والصناعى منها .
- معاناة الدول المتخلفة الكامنة غالبا فى عدم امكانها اتمام الدورة الاقتصادية نتيجة استئثار الدول المتقدمة (الراسمالية) لبعض العناصر الأساسية لاتمام هذه الدورة .
- بقاء الجماهير الشعبية بعيدة عن العمليات الانتاجية والنشاطات المجتمعية الأخرى .
- تحالف بعض القوى الوطنية المنمية غالبا الى الطبقة العليا مع ممثلى القوى الصناعية المتقدمة ، وهيمنة الأولى على مقاليد الأمور فى مجتمعاتها المتخلفة ، خاصة فى مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يبرر اعتبارها راس حربة للمراكز الصناعية والمالية . وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان انتماء هذه الطبقة الى مجتمعاتها المتخلفة الهامشية هو انتماء جغرافى فقط ، أما انتماؤها الحقيقى والذى يمكن أن نطلق عليه الانتماء الوظيفى فهو للدول المتقدمة .
- اتخاذ شكل الهيكل الانتاجى طابعا يحدد ملامحه واحد من الميكانيزمات الهامة للدورة الاقتصادية ، ونعنى به الطلب الموجه

الى اشباع احتياجات الطبقة أو الطبقات ذات الدخول المرتفعة من السلع الكمالية متأثرين بانماط السلوك الاستهلاكى السائد فى الدول الصناعية المتقدمة . ويتحقق ذلك اما باستيراد تلك الأجزاء من هيكل الانتاج فى المراكز الصناعية والمنتجة لهذه السلع الاستهلاكية الكمالية ، أو استيراد هذه السلع ذاتها لاستهلاكها مباشرة . ويؤدى هذا فى الحالتين — بالضرورة — الى توثيق علاقة التبعية ، وتدعيم السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول المتقدمة على الدول المتخلفة ، مما يجعلها فى وضع تكون عاجزة فيه عن ممارسة حقها فى تقرير المصير والخضوع للضبط والقيادة من جانب الدول الأجنبية .

— على ضوء ما تقدم ، يتم توجيه استخدامات الموارد القومية المتاحة لانتاج السلع الكمالية — فى المقام الأول — والقيام باستيراد المواد الأولية غير المتاحة محليا واللازمة لانتاج تلك السلع .

استكمالا لما سبق ينبغى الاشارة الى أن التباين الهيكلى المعبر اساسا عن التبعية الهيكلية يؤدى الى خلق القنوات التى ينساب من خلالها راس المال ، والمواد الخام ، والمواد الغذائية ، والأجور من المناطق المتخلفة الى مراكز استقطاب النمو الاقتصادى المتمثلة فى المراكز الصناعية داخل الدول المتخلفة وفى المراكز الصناعية والمالية فى الدول المتقدمة ، مما يتيح لها النمو السريع ، فى الوقت الذى لا تحظى فيه تلك المناطق التى أتاحت هذا النمو وساهمت فى تحقيقه الا بالمعنات والجحود ، بل والأكثر من ذلك العمل على تكريس تخلفها وركودها عن طريق استبعادها من المشاركة فى الاستفادة مما أسهمت به من جهود فى نمو الاقتصاد العالمى .

حقيقة أدركها « كوردوفا » وعبر عنها بعبارة مضمونها : اذا نظرنا على مستوى العالم فسوف نجد أنه كلما ارتفعت درجة النمو فى جانب منه ، ازدادت درجة التخلف فى الجانب الآخر (١٩) . ومن ثم فان الاسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن فى ندرة الموارد الطبيعية ، بل انها تعود الى اسلوب توزيع هذه الموارد ، والقائم على اسس تدعم التباين الذى يصل الى اللاعدالة ، سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى . ولقد عبر داج همرشلد عن ذلك فى تقريره لمكتب العمل الدولى بقوله :« ان

الميكانيزمات الاجتماعية ــ الاقتصادية على المستوى الدولى سمحت بالشكل الذى يضمن حصول الأغنياء الأقوياء على النصيب الاوفر من الموارد العالمية » (٢٠) .

من كل ما سبق يتضح انه من الخطأ أن ينظر الى التخلف باعتباره حالة أو موقفا يمكن التغلب عليه أو تجاوزه بمساعدات الدول الصناعية ــ هذا اذا اتيحت تلك المساعدات اصلا ــ ولكن التخلف هو عبارة عن عملية لابد من ايقافها عن طريق تحقيق المطالب والانجازات المستقراة من المناقشات النظرية وتراكمات المعرفة العلمية بأبعادها التاريخية والتى اتخذت من ضرورة انهاء علاقة تبعية الدول المتخلفة (الهامشية) بالدول الرأسمالية المتقدمة (المتروبوليتانية) ؛ أساسا لبناء استراتيجية للتنمية اطلق عليها « التنمية الذاتية » (٢١) Lainee Development .

obeikandl.com

ثانيـــا ــ استراتيجية التنمية الذاتية :

ينبغى فى البداية أن نشير بصفة عامة الى اهم الضرورات الواجب توافرها لامكان تحقيق استراتيجية التنمية الذاتية . هـــذه الضرورات باختصـــار هـــى :

ــ ضرورة ضمان الاستقلال لعمليات التنمية ، بمعنى عدم السماح لأى تدخل اجنبى يستهدف رسم مسارها أو تحديد ملامحها .

ــ ضرورة حماية الحرية فى اتخاذ القرار فى شتى المجالات المختلفـــة سواء داخلية كانت أو خارجية .

ــ ضرورة العمل على تغيير العلاقات الدولية المتسمة بعدم المساواة والقائمة على أساس العلاقة بين قوى / ضعيف ، غنى / فقير ، متقدم / متخلف بأخرى تستند الى مبادىء المســـاواة فى الحقوق والواجبات (٢٢) .

هذا ويمكن تحديد الملامح الرئيسية للتنمية الذاتية من خلال اوجـــه النشـــاط الآتيـــة :

ــ حصر شامل لكل الموارد المحلية المتاحة على اختلاف اشـــكالها ، سواء كانت قوى عاملة ، راس مال ، مواد خام وثروات معدنية ، وسائل انتاج ومعارف .

ــ بناء قطاع صناعى يقوم على انتاج السلع الانتاجية والتى تعتمـــد على الموارد المحلية بصفة أساسية ، بمعنى أن يكون الارتباط وثيقا بين التصنيع والمتاح محليا من موارد .

ــ تطوير أساليب الانتاج القائمة وتشجيع ابتكار وسائل الانتـــاج الملائمة للموارد المحلية من ناحية والمتجاوبة مع الطلب الحقيقـــى للقاعدة الشعبية العريضة بما يحقق توفير ما يشبع احتياجاتها من ناحية أخـــرى .

ــ رفع الانتاجية فى القطاع الزراعـــى وذلك بالاستخدام الفعـــال والمتكامل لكافة الوسائل المؤدية لذلك ، وعدم الاقتصار على طريق اتخاذ الاجراءات الاصلاحية ذات الطابع المؤقت المحدودة التأثير .

ـ توجيه قطاع التصنيع الاستهلاكى الى ذلك النوع من الانتاج الكبير لمقابلة الارتفاع المتزايد للاستهلاك المحلى (٢٣) .

وينبغى ـ استكمالا لما سبق ـ أن نشير الى ضرورة الاهتمام المركز بأوضاع السوق الداخلية باعتبارها واحدة من الأركان الرئيسية التى تبنى عليها استراتيجية التنمية الذاتية والموجهة لكافة أنشطتها الاقتصادية للوصول الى اتمام الدورة الاقتصادية ، مما يستدعى الالتزام بتنفيذ ما سبق من نقاط فى اطار دقيق من التوافق والتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة (٢٤) . ولتوضيح ذلك نعرض لمسار تلك العملية الحيوية فيما يلى : ان التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتاحة فى النشاطات الانتاجية المتعددة يؤدى الى زيادة القوة الشرائية المحلية ، والذى يعنى بدوره زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية ذات الانتاج الكبير وكذلك الخدمات ، وبذلك يتحقق اتمام الدورة الاقتصادية .

ان تحقيق التكامل والتوافق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالصورة المشار اليها ، يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل ذات الأبعاد المتباينة والناجمة عن اختلاف الأسس البنائية لهياكل هذه الأنشطة الاقتصادية . هذه المشاكل والصعوبات تعتبر بدورها من أهم معوقات ازدهار عناصر الانتاج التى تمثل أحد الأركان الرئيسية للتنمية الذاتية . من أجل ذلك ، نتعرض بالمناقشة للطريق الواجب اتباعه لتجنب المشاكل وتخطى الصعوبات وازالة المعوقات امام تحقيقها .

لابد من الاشارة بادىء ذى بدء الى تصور فريدريش ليست الذى وضعه عام ١٨٣٨ لكيفية ازدهار عوامل الانتاج بالتركيز على أهمية التنمية القائمة على التوافق والتكامل بين كل من قطاعى الزراعة والصناعة . نرى « ليست » فى تصوره أن نمو قطاع الزراعة وزيادة أهميته لايمكن أن تتم الا عن طريق ربطه بالقطاع الصناعى . ويتمثل ذلك فى حفظ التوازن بين كل من الانتاج والاستهلاك فى كلا القطاعين وفى اطار التناسق والتوافق المتبادلين مما يؤدى الى زيادة الترابط الاقتصادى ، بحيث يصبح المجتمع نموذجا تاما بذاته ، مستقلا وصالحا للبقاء (٢٥) .

فاذا ما نظرنا الى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر نجدها تعانى من سمات العصر الذى تعيشه ، والذى نطلق عليه عصر اقتصاديات

التبعية ،والذى من سماته ليس فقط غياب الترابط والالتحام بين قطاعى الزراعة والصناعة ، بل وايضا التمزق الحاد بين مكونات كل قطاع .

فبالنسبة للقطاع الزراعى نجد ان ذلك الجزء المخصص لانتاج السلع التصديرية يحظى بالاهتمام الشديد للحفاظ على استمرارية رفع فاعليته الانتاجية . أما ذلك الجزء الذى تتركز مهمته فى انتاج السلع الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك المحلى فنجده على درجة كبيرة من الضعف والوهن . وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فان الصورة لا تختلف كثيرا ، فيلاحظ أن العناية مركزة على انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف اشباع الطلب الفعلى لتلك الطبقة ذات الدخول المرتفعة ، فى الوقت الذى يعانى فيه انتاج السلع الاستهلاكية المخصصة للجموع الفقيرة واصحاب الدخول المنخفضة من الاهمال والجمود (٢٦) .

من كل ماسبق يتضح مدى الحاح الحاجة الى ضرورة خلق الالتحام ليس فقط بين الأجزاء المكونة لكل قطاع على حدة ، ولكن ايضا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، علما بأنه لاسبيل الى تحقيق ذلك الا باعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والانتاجية بما يكسب السوق المحلى طابع المجتمع المحيط به . بناء على ذلك فعلى القطاع الزراعى الاضطلاع بالمهام الأساسية المتمثلة فى تحقيق الكفاية فى انتاج كل من السلع الغذائية لتوفير الاحتياجات على المستوى القومى ، والمواد الأولية اللازمة للتصنيع على المستويين المحلى والقومى . أما المهام الأساسية الموكلة لقطاع الصناعة فتتحدد فى زيادة انتاج السلع الانتاجية اللازمة لكل من القطاع الزراعى بما يكفل زيادة فاعليته الانتاجية ، والقطاع الصناعى بما يحقق وفرة السلع الاستهلاكية لاشباع احتياجات السوق المحلى (٢٧) .

ان التحديد الواضح لمهام القطاعات المختلفة والمتصل اتصالا وثيقا باعادة تشكيل الهياكل والأبنية الداخلية فى اطار تحقيق أكبر قدر من الاندماج والتكامل فيما بينها ، يمثل فى حد ذاته قوة دفع هائلة نحو التنمية .

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ضرورة الالتحام الفعال بين القطاعات المتخلفة بصفة عامة وقطاعى الزراعة والصناعة بصفة خاصة ، أن نشير الى ضرورة التحديد الواضح لواحدة من المعالم الرئيسية لهيكل القطاع الصناعى والمتمثلة فيما يعرف بقاعدة تصنيع الصناعة (٢٨) . والتى يقوم صرحها على صناعة الحديد والصلب ، والآلات والماكينات ، والصناعات

الكيميائية والتعدينية وصناعة انتاج الطاقة ـ أى تلك التى تعرف بصناعة « الانتاج الاساسى » ـ الذى يجب توجيه استخدام بعضه لانتاج السلع الانتاجية التى تخدم الانتاج الزراعى والصناعى بهدف تطوير وسائل الانتاج القائمة لرفع انتاجيتها واستحداث مجالات جديدة لانتاج السلع الانتاجية مما يدعم القطاع الصناعى ، أما البعض الآخر فيوجه الى مجالات انتاج السلع الاستهلاكية سواء كانت صناعية أو زراعية .

هذا وينبغى التأكيد على ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كاساس لاقامة هذه القاعدة الصناعية ، لما لذلك من مزايا تتمثل فى خفض تكاليف انتاج السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك تحسين مستويات الانتاج (٢٩) .

ان اقامة القاعدة الصناعية ضرورة لا يمكن اغفالها أو التغاضى عنها والا أصبحت عملية التنمية غير ذات موضوع ، مع وجوب توجيه نشاطات هذه القاعدة الصناعية الى انتاج السلع الانتاجية ونصف المصنعة للتسويق المحلى بالدرجة الاولى فى اطار التكامل مع القطاعات المختلفة بهدف انتاج السلع الاستهلاكية لاشباع الاحتياجات الأساسية لجماهير الشعب (٣٠) . وهكذا يتحقق الالتحام الضرورى بين كل من الموارد الذاتية وجهاز الانتاج القومى واشباع الاحتياجات الأساسية للقاعدة الشعبية . هذا ما تفتقد تحقيقه الدول المتخلفة حيث أن قاعدتها الصناعية ـ ان وجدت ـ تركز جهودها على الانتاج للتصدير ، أو انتاج السلع الكمالية للطبقة ذات الدخل المرتفعة او كليهما معا .

ان استراتيجية التنمية الذاتية لا تستبعد فى اطارها العام استخدام الوسائل الحديثة للانتاج ، لما لها من اهمية خاصة فى تسهيل اتمام عملية الالتحام بصورتها الحديثة المتقدمة بين كل من القطاع الزراعى وتصنيع الريف وقاعدة التصنيع على كل من المستوى المحلى والقومى . بل انها تعتبر حجر الزاوية التى يقوم عليه الادماج التدريجى لمجالات الاقتصاد القومى (٣١) .

ولتوضيح ما سبق نعرض فيما يلى نموذجا لعملية التنمية الذاتية بما تتضمنه من عمليات الانتشار والالتحام بين كل من قطاع الانتاج الزراعى والتصنيع الزراعى والصناعة الحديثة المتقدمة (٣٢) ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل اساسية هى :

المرحلة الأولـــى :

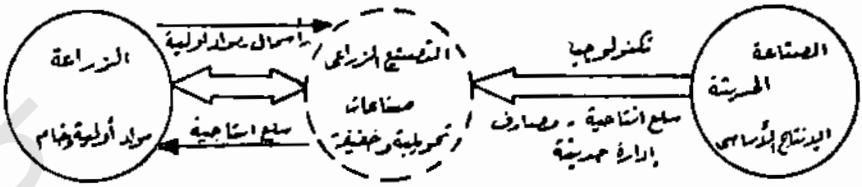

شـــكل رقم (١)

فى هذه المرحلة تتحدد أدوار القطاعات الاقتصادية . فيمثل قطـــاع التصنيع الزراعى (الصناعات التحويلية والخفيفة) حلقة الوصل بين كل من قطاع الصناعة الحديثة (الانتاج الأســاسى) وقطاع الانتـــاج الزراعى (انتاج واستخراج مواد أولية وخـــام) . وبذلك يصبح لقطـــاع التصنيع الزراعى خاصية ديناميكية فى علاقاته بين القطاعين الآخرين . فالعلاقة بينه وبين قطاع الصناعة الحديثة هى علاقة المستقبـــل فقط لأنه يستمد منـــه أساليب الانتاج الحديثة المتمثلة فى السلع الانتاجية ، المعارف التكنولوجيـــة والادارة الحديثة ، المطوعة لما يناسب واقع التصنيع الزراعى . وهـــذا الأخير يقوم بدوره بتزويد القطاع الزراعى بالسلع الانتاجية اللازمة لانتاج واستخراج المواد الأولية والخام ، ويحصل منه فى المقابل على كل من رأس المال والمواد الاولية .

وباختصار فان العلاقة بين قطاع الصناعة الحديثة والتصنيع الزراعى (الصناعة التحويلية) علاقة ذات اتجاه واحد . أما العلاقة بين التصنيـــع الزراعى وقطاع الزراعة فهى علاقة متبادلة (أنظر الشكل رقم ١) . هـــذا ويعتبر انعاش السوق المحلى واحدا من النتائج الجوهرية لهذه المرحلة .

المرحلة الثانية :

من أهم الخصائص التى تتميز بها المرحلة الثانية اتمام عملية الالتحـــام الجزئى بين كل من القطاع الزراعى والتصنيع الزراعـــى (الصـــناعات

التحويلية والخفيفة) على المستوى المحلى . ويتمثل هذا الالتحام فى الزيادة المضطردة لما يقدمه قطاع الزراعة من مواداولية للتصنيع الزراعى والذى يعنى زيادة انتاج السلع الانتاجية من صناعات خفيفة لازمة للقطاع الزراعى كى تساعده على رفع انتاجيته مما يزيد من قوته الشرائية فترتفع نسبة استثماراته التى يوظفها لتمويل قطاع الصناعات التحويلية والخفيفة . كل ذلك يؤدى الى امتصاص القوة العاملة المتاحة واستخدامها بشكل أكثر فاعلية خاصة فى القطاع الزراعى ، واستيعاب جزء منها بعد اعداده وتدريبه للعمل فى قطاع الصناعة التحويلية .

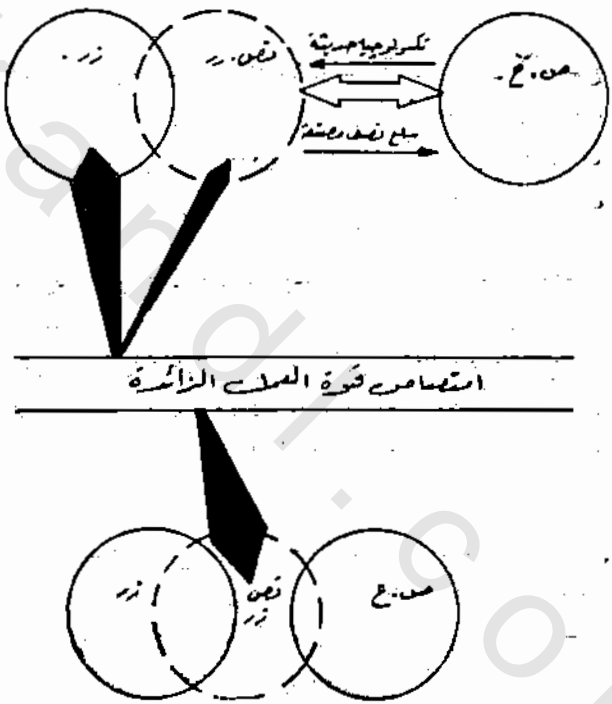

هذا عن العلاقة بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى. أما العلاقة بين الأخير وقطاع الصناعة الحديثة فتتحول الى علاقة تبادلية وتتمثل فى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد قطاع التصنيع الزراعى بالتكنولوجيا الحديثة كما هو الحال فى المرحلة الأولى . ويصبح قطاع التصنيع الزراعى فى وضع يسمح له بتزويد قطاع الصناعة الحديثة بالسلع نصف المصنعة لاستكمال تصنيعها . انظر الشكل رقم (٢) .

المرحلة الثالثة :

تتميز هذه المرحلة بزيادة الالتحام بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى وبداية الالتحام بقدر أو بآخر بين الأخير وقطاع الصناعة الحديثة ، مما يعنى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد التصنيع الزراعى بالسلع الانتاجية الثقيلة بما يكفل الارتفاع بمستوى الانتاج وتوحيده على المستوى القومى . ويتيح هذا لقطاع الصناعة الحديثة الاستفادة من منتجات قطاع التصنيع .

أما فيما يتعلق بموقف سوق العمل ،فان قطاع التصنيع الزراعى بما يتاح له من توسع يستطيع امتصاص القوى العاملة — بعد اعدادها وتدريبها — بقدر مالديه من فرص عمل جديدة . وهذا يعتبر فى حد ذاته تحولا حاسما تتميز به هذه المرحلة ؛ خاصة وأن الاتجاه الى ميكنة القطاع الزراعى — وهو احدى السمات الهامة لهذه المرحلة — يؤدى الى زيادة الفائض فى العمالة . انظر الشكل رقم (٣) .

هذا وينبغى التأكيد على أن سياسة التنمية الذاتية وهى فى سبيل تحقيق أهدافها يجب أن تكون علىوعى تام بما للتصنيع الزراعىعلىالمستوى المحلى من دور أساسى وفاعلية فى التأثير على مسار عملية التنمية برمتها . ولذا نعرض بايجاز للمهام الملقاة على عاتق التصنيع الزراعى على المستوى المحلى فيما يلى :

- انتاج السلع الانتاجية كمدخلات للقطاع الزراعى .
- توفير خدمات الاصلاح وصيانة الآلات الزراعية .
- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تدريب القوى العاملة .

وهكذا يمكن لسياسة التنمية المستندة الى النموذج السابق ان تحقق اهدافهـا ، بدءا بهدفها الأول والأساسى المحدد بخدمة القطاع الزراعى ، ويكون تحقيق هذا الهدف عن طريق ارساء القاعدة الصناعية الحديثةوخلق قطاع التصنيع الزراعى بمجالاته المختلفة سـواء كانت صناعات تحويلية وتدعيم العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات سواء أو خفيفة ، على شريطة ان توجه كل الجهود الى ما يحقق سلامة التكامل محلية كانت او قومية .

ان الاخذ بهذه الاستراتيجية والنجاح فى تطبيقها يتطلب ـ بل يتوقف على ـ وجود اطار سياسى تتحدد ابعاده بصورة اساسية فى ايجاد التنسيق المتبادل ووضع الضمانـات الكفيلة بتحقيق وحفظ التـوازن بـين كل من استقلالية المحليات وحريتها فى المبادأة من ناحية ، وصـلاحيات التخطيط المركزى من ناحية اخرى . وذلك بما لا يتعارض مع تحقيق الأوضاع اللازمة للاحتياجات الأساسية للجموع الشعبية (٣٢) .

ثالثا : ملامح التنمية الذاتية ودلالاتها : ــ

يمكن من العرض السابق تحديد الملامح الأساسية للتنمية الذاتية ، وذلك فى اطار الاتجاهات والمناهج العلمية المختلفة . فالتنمية الذاتية تستند أساسا على واحدة من العمليات التراكمية المبنية على التكامل والالتحام المتبادل بين كل من القطاع الزراعى وقطاع انتاج السلع الانتاجية ثقيلة كانت او خفية وقطاع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الانتاج الكبير . وهذه العملية التراكمية تختلف فى مسارها وطبيعة نتائجها عن تلك التى تعتمد بالدرجة الاولى على عمليات التصدير والاستيراد . وعلى الرغم من الاختلاف البين بين هذين النوعين من العمليات التراكمية الا ان وجودهما معا وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية قد يعتبر ضرورة لا غنى عنها . والدليل على ذلك يمكن استقراؤه من التطور التاريخى للدول الصناعية المتقدمة والتى نجحت فى حفظ التوازن بين هاتين العمليتين التراكميتين . ولكننا ــ ونحن نستند على حقيقة لا تقبل الجدل هى أن واقع الدول المتخلفة يختلف تماما عن واقع الدول المتقدمة ــ ندعو الى التأكيد بان الاخذ باستراتيجية التنمية الذاتية يجعل من الاعتماد على العمليات التراكمية القائمة على التصدير والاستيراد اعتمادا محددا ومحدودا بحيث تصبح هذه العمليات وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية الذاتية .

لعله من الضرورى ونحن نتناول التنمية الذاتية أن نشير الى مزاعم هؤلاء الذين يعتبرون التنمية الذاتية بما تتضمنه من مبادىء ــ وعلى رأسها حق تقرير المصير الاقتصادى او ما نسميه بالحكم الذاتى الاقتصادى ــ انها اتجاه يسعى نحو اتباع سياسة العزلة التامة .
انهم بهذا الزعم يغفلون حقيقة أساسية هى أن التنمية الذاتية والاستراتيجية المحققة لها تستهدف تحويل الاقتصاد التابع « الهامش » Peripherien Economy الى اقتصاد مستقل عن تلك الأبنية الراسمالية المتسلطة والمسيطرة على السوق العالمى مع الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بل وتدعيمها ، ولكن بما يحقق مصالح الدولة النامية (٢٤) .

وجدير بالقول انه شتان بين الاستقلالية والانعزالية . فالاستقلالية الاقتصادية من وجهة نظر التنمية الذاتية ضرورة ملحة لامكان مواجهة

اتجاهات الدول العظمى والكبرى الرامية الى اعاقة الأخذ بسياسة التنمية الذاتية وتطبيقها بما يضمن استمرار خضوع الدول المتخلفة وتثبيت دعائم تبعيتها الاقتصادية تحت شعار ما أسموه بالتعاون الاقتصادى وتقسيم العمل الدولى .

اننا بذلك لا نحاول تبرئة ساحة الدول المتخلفة ، خاصة انه من خلال الدراسة المتعمقة للنظم الاقتصادية — الاجتماعية السائدة فى معظمها يلاحظ أن الطابع العام لاستراتيجياتها يتميز بوضع العلاقات الاقتصادية الخارجيه على قمة الأولويات ، بمعنى توجيه طاقة الاقتصاد القومى بما يتفق ومتطلبات السوق العالمى بالدرجة الأولى ، مما يعبر عن النقيض التام لاستراتيجية التنمية الذاتية . وعلى ذلك فان على الدول النامية ان تعمل من جانبها — وفى اطار تحقيق التنمية — على ارساء قواعد تجارتها الخارجية على اساس أنها واحدة من النشاطات المكملة والمتممة للجهود المبذولة فى قطاعى الزراعة والصناعة والمحققة لمتطلبات السوق الداخلى وليس العكس (١٣٥) . لأن ذلك يعنى ان تصبح النشاطات الاقتصادية للقطاعات المختلفة موجهة لخدمة التجارة الخارجية .

ان السبيل الى ترشيد التجارة الخارجية هو التدخل المركزى من جانب الدولة (١٣٦) ، والذى يتطلب بدوره وجود جهاز ادارى قوى يضطلع بمهمة اختيار وتحديد السلع التصديرية أو المستوردة طبقا لخطة موضوعية دقيقة هدفها الأول تنمية الكفاءة الانتاجية القومية . الا ان هذا الجهاز الادارى وما ينبغى أن يكون عليه من مستوى عال من الكفاءة والموضوعية والحيادية يتطلب ضرورة وجود القاعدة الاقتصادية — الاجتماعية الراسخة داخل المجتمع ذاته . ولعل افتقار الدول المتخلفة لمثل هذه القاعدة الراسخة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين هذا الجهاز الادارى . الا انه ليس بالمستحيل .

ان استراتيجية التنمية الذاتية تنطلق فى احدى خصائصها الاساسية من تبنى الدعوة الى اعادة تشكيل الاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمى، وذلك عن طريق تحقيق اتجاه اللامركزية خاصة فى المحليات . ومن شأن هذا أن يؤدى الى القضاء على ظاهرة تبعية هذه المحليات لمراكز النمو الاقتصادى داخل الدول النامية التى تعتبر بدورها مراكز تابعة لمراكز النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة .

هذه اللامركزية ، تعنى الحاجة الماسة الى اقامة بناء جديد متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا . وركيزته الاساسية التحرر من التبعية عن طريق اقامة المشروعات — على المستوى المحلى والاقليمى — التى تتمتع باستقلاليتها وتكاملها ولها دورتها الاقتصادية المحدودة Micro وذلك يجعلها تشكل قوة مؤثرة فى تغير العلاقة بين مراكز النمو الاقتصادى ذات البناء التابع ومصادر للثروة الطبيعية داخل الدولة المختلفة مع ضرورة العمل فى نفس الوقت على ايجاد وتدعيم الترابط القائم على الالتحام المتبادل بين الاقتصاديات المحلية Micro والدورة الاقتصادية القومية Marco . ويتعين مع هذا ضرورة وضع الضمانات الكفيلة لتجنب ما يمكن ان ينشأ من تحالف استغلالى بين مراكز النمو الاقتصادى ذات الأبنية التابعة بهدف اضعاف واعاقة تنفيذ هذه الاستراتيجية (٣٧) .

وكما أن استراتيجية التنمية الذاتية تؤثر على الاقتصاد القومى ، فان لها ايضا تأثيرها على الاقتصاد العالمى . وتتضح ملامح هذا التأثير فى انخفاض حجم التعامل بين المراكز الصناعية المتقدمة والمراكز الاقتصادية التابعة ، والقائم على العلاقة الراسية (من أعلا الى أسفل) واستبداله بمحاولة اقامة التعامل مع الدول المتخلفة ويتم ذلك على أساس العلاقة الأفقية ونعنى بها تلك العلاقة القائمة على الاختيار الحر والمحققة لمبدأ التكافؤ والمعاملة بالمثل ، لتحقيق التكامل على كافة المستويات سواء القومى أو الاقليمى أو القارى (٣٨) .

ان اتباع هذه السياسة يؤدى الى العديد من النتائج نذكر منها على سبيل المثال ، تقويض تلك العلاقة الفوقية — التحتية المتسلطة بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وما يتبع ذلك من التحول الى اللامركزية الاقتصادية على المستوى العالمى مما يعنى ضرورة تغيير نظام النقد العالمى (٣٩) . كل هذه التغييرات تنعكس آثارها على بناء القوة خاصة فى المنظمات الدولية والتى تحتل الدول النامية فيها مواقع لا يمكن وصفها الا بالضعف .

ان التعامل المنشود بين الدول المتخلفة والمبنى على مبدأ التكافؤ ، يتطلب العمل المشترك لتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الاساسية واللازمة لعملية التنمية . هذه المشروعات الأساسية تتضمن تبادل المعلومات ، وتعزيز وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها واقامة قطاع فعال للخدمات بالاضافة الى وضع اسس التعاون لاجراء المسوح الجيولوجية للكشف عن مصادر المواد الأولية والخام . وهكذا يمكن للدول المتخلفة ان تضع سياسة مشتركة لتقسيم العمل فيما بينها (٤٠) .

رابعا : الضرورات السياسية لاستراتيجية التنمية الذاتية :

ان نجاح استراتيجية التنمية الذاتية يتوقف بالدرجة الاولى على مدى امكانية التعبئة السياسية لأصحاب المصلحة الحقيقية فى اجراء عملية التنمية . ولا يضيف هذا القول جديدا الى ما أشار اليه مكتب العمل الدولى فى احدى وثائقه من حيث أهمية التعبئة الجماهيرية وضرورتها لنجاح استراتيجية التنمية « .. ففى هذا المجال لابد من القاء الضوء على احد العوامل الاساسية المتمثل فى المشاركة الفعالة لكل من النقابات العمالية والمنظمات الزراعية وبناء الجهاز الادارى الديمقراطى اللامركزى ذى الكفاءة العالية فى الانجاز ، لضمان فاعلية تنفيذ استراتيجية التنمية المعبر عنها بالقدرة على ترجمة ما يتخذ من قرارات الى عمل يشترك فى أدائه وانجازه كافة الطبقات الاجتماعية . وعلى ذلك يصبح تنظيم الفئات السكانية غير المنظمة شرطا اساسيا بل واحدا من الأولويات اللازمة لنجاح عملية التنمية » (٤١) .

وعلى ذلك فلا مغالاة فى القول بأن التعبئة السياسية للجماهير ليست شرطا اساسيا وضروريا فحسب بل انها السبيل الوحيد لتغيير مراكز الثقل فى بناء القوة فى المجتمعات الهامشية لما لهذه المراكز من مصالح وتطلعات تشكل احد العوائق السياسية الأساسية امام التنمية بصفة عامة والتنمية الذاتية بصفة خاصة .

كما تعد التعبئة السياسية للجماهير شرطا لا يمكن اغفاله للتغلب على ظاهرة التباين الهيكلى للسوق المحلى ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية المرجع الأصيل والسند الأساسى لتحديد الاحتياجات الحقيقية الواجبة الاشباع والمعبرة عن مطالب القاعدة السكانية العريضة .

ان للعمل السياسى الجماهيرى اهميته فى المراحل المتتالية للتنمية الذاتية بصفة عامة وفى مرحلتها التنفيذية الأولى بصفة خاصة ، وذلك لما يحيط بهذه المرحلة من مخاطر قد تصبح قاتلة . ان اشد هذه المخاطر عنفا ظهور التناقضات بين واقع القدرة الانتاجية المحدودة وسرعة نمو الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية واللازم لاشباع الاحتياجات اليومية ، مما يسبب الاختناقات فيسود نوع من عدم الرضى قد يصل الى التذمر (٤٢). ولذا فان الاطار العام للعمل السياسى فى مرحلة التنمية هذه يتحدد بضرورة

ادارة الحوار الواقعى المستنير لتبصير الجماهير بطبيعة هذه المرحلة التى تحتاج الى العمل على زيادة القدرة الانتاجية لامكان اشباع الاحتياجات الضروريه والمشروعة من السلع الاستهلاكية .

بالاضافة الى ما سبق لابد من التأكيد على ضرورة الاعلان عن السياسة المتبعة فى المجالات المختلفة والنتائج المستهدفة منها ، والمستندة الى المعرفة الواقعية والحقيقية للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويجب فى هذا الحرص الشديد على الالتزام الدقيق لتطابق الأقوال بالأفعال ، مما يكسب استراتيجية التنمية الذاتية والقائمين عليها الثقة الواجبة .

ثمة حقيقية هامة يجدر الانتباه اليها ، أنه كلما طالت فترة المواءمة بين رفع القدرة الانتاجية وتوقعات اشباع الاحتياجات الأساسية ، كلما أتيحت الفرصة أمام تسرب خيبة الأمل الى نفوس الجموع الشعبية مما يؤدى الى ما يعرف بظاهرة الجنوح السياسى التى تستهدف الاجهاز على استراتيجية التنمية . ويتم ذلك عن طريق احداث تغيير فى بناء القوى السياسية والاجتماعية من خلال القضاء على النظام السياسى المتبنى لهذه الاستراتيجية، واقامة نظام سياسى آخر غالبا ما يكون على نحو ديكتاتورى أو ارهابى .

استخلاصا من كل ما سبق نؤكد على أن التعبئة السياسية للجموع الشعبية ومشاركتها الفعالة فى عملية التنمية ، هما شرطان جوهريان لابد من توافرهما لضمان الالتحام الفعال والاتصال المستمر بين جميع المستويات على اختلافها . ويؤدى ذلك الى اتاحة الفرصة للتصحيح الدائم لمسار التنمية والذى يؤدى غيابه الى تهديد عمليتى التخطيط للتنمية والتنمية بأخطار النمو البيروقراطى وسيطرته على مقدرات عملية التنمية والذى يعنى نهايتها المحققة (٤٢) .

ان غياب المشاركة الشعبية فى المجتمع تؤدى بالضرورة الى اصابة مختلف الأبنية المجتمعية القائمة بالوهن وضعف الاستعداد للتضحية ووهن الولاء الاجتماعى وفتور الهمم فى المساهمة بالجهد المادى أو المعنوى ، وباختصار اهتراء فى القيم المجتمعية الايجابية والتى لا يمكن الاستغناء عنها لانجاح استراتيجية التنمية الذاتية .

ـــ الخلاصـــــة :

لقد حاولت من خلال عرض استراتيجية التنمية الذاتية واقتراح نموذج لها ، القاء الضوء على مدى التباين فى المبادىء الفكرية والاسس المنهجية التى تقوم عليها كل من استراتيجية التنمية الذاتية واستراتيجيات التنميـــة الاخرى . ونستطيع ان نؤكد أن الفروق عميقة والهوة بينهما واسعة ، حتى يمكن القول دون تجاوز بأن التنمية الذاتية وما تستند اليه من نظريـــات تقف فى الجهة المضادة تماما لما عداها من النظريات والاستراتيجيات القائمة على الفكر التقليدى للتنمية .

ولعلنا نشير الى مكمن الاختلافات الرئيسية بينهما بعرض لأهم وسائل استراتيجيات التنمية ذات الفكر التقليدى لتحقيق التنمية فيما يلى :

أ ـــ المناداة باتبـــاع سياسة الحـــد من الاستيراد ، وذلك بتنفيذ استراتيجية تصنيع الدول المتخلفة بهدف احلال الانتاج المحلى محل مثيله المستورد بغض النظر عما اذا كان متفقا مع الطلب القائم فى السوق المحلى والمعبر عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير الشـــعبية .

ب ـــ المناداة باتباع سياسة تنويع التصدير ، وذلك بانتاج الســـلع نصف المصنعة وكاملة الصنع لتصديرهما وبغض النظر عـــن حاجة السوق المحلى لهـــا (٤٤) .

تلك هى الخطوط العريضة للاتجاه الفكرى الذى فى اطاره تتحـــرك استراتيجيات التنمية ـــ وهى فى نفس الوقت مواضع لاختلاف مع استراتيجية التنمية الذاتية ـــ والتى لا يزال يدافع عنها الكثير من علماء التنمية وينادون باتباعها . هذا مع ان الكثيرين منهم قد توصلوا ـــ نتيجة التحليل العلمـــى للواقع المعاش والبحث فى اســـباب استمرار تدهور الاوضـــاع فى العالم الثالث ـــ الى ادراك طبيعة تلك العلاقة غير المتكافئة بـــين كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة بل والعمل على تدعيمها من خلال تبنى الدول المتقدمة لهذه الاستراتيجيات وتشجيعها الدول المتخلفة على اتباعها .

ان المناقشات الدائرة الآن حول موضوع التنمية انما تعتبر فى حد ذاتها رد الفعل الطبيعى للدعوة الى اتباع التنمية الذاتية والدفاع عنها باعتبارها

البديل المنطقى لمـــا اتبع من استراتيجيات ذات نتائج سلبية . والملاحظ أن اكثر ما يميز التنمية الذاتية عن غيرها من الاستراتيجيات مرونتها التى تتيح امكانية استنباط العديد من النماذج مما يتناسب مع تعدد المجتمعات النامية على اختلاف عاداتها وتقاليدها وانماط استهلاكها بل وثقافتها بصفة عامة .

فقد رأينا أن القاعدة الأساسية للتنمية الذاتية بنماذجها المختلفـــة ، هى العمل على تحقيق التوازن بين مجموعـــة من العناصر المحددة تحديدا واضحا . وتتمثل هـــذه العناصر فى بناء جهاز انتاجى متعدد الأنشـــطة ، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، واشباع احتياجات القاعـــدة العريضة من السكان بما يحقق النمو الديناميكى المضطرد للسوق الداخلى . أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية فى مجال الاقتصاد والتجارة ، فهى علاقات ذات دور ثانوى محدود ، وذلك فى المراحل الأولى لعملية التنمية على الأقل .

ثمة ملاحظة اخيرة تجدر الاشارة اليها ، هى أن الباحث لتاريخ التنمية خلال القرون الثلاثة الماضية ينتهى الى الحقيقة التالية :

أنه لا توجد حالة تنمية واحدة تم انجازها بنجاح دون الاعتماد على التوازن بين العناصر الأساسية للتنمية الذاتية والقائمة على القواعد التالية :

١ ـــ النجاح فى بلورة الهوية القومية ، والتى تعنى تحديد ملامح ذات الفرد والجماعة ، بل والثقافة السياسية بوجه عام .

٢ ـــ تنمية القدرة على الضبط والقيادة الذاتية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية .

٣ ـــ العمل على تحقيق التوسع فى تنويع الانشـــطة فى القطاعـــات الاقتصادية والانتاجية المختلفة ومـــا يستتبع ذلك من ضرورة اصلاح النظام التعليمى .

٤ ـــ الاختيار المحدد الواضح المعالم لأشكال وحجم التعاون المتبادل مع الدول الأخرى بما يحقق المصالح المشتركة .

ان هذه الحقيقة بما تعبر عنه من وعى وخبرة بالأبعـــاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اطارها التاريخى انما تكتسب قوة اذا ما قورنت بالنتائج التى حققتها الممارسات التطبيقية المعاصرة لاستراتيجيات التنميـــة

المستندة على الفكر التقليدى والتى أغفلت هذه الحقيقة . فقد عملت على :

تدعيم عمليات التبادل فى اطار تقسيم العمل الدولى الغير متكافىء مما أدى الى تشويه امكانية التوسع فى تنويع الأنشطة فى القطاعات الاقتصادية ، بل والقضاء على تلك الامكانية أحيانا . وكان من جراء ذلك الحد من القدرة على الضبط والقيادة الذاتية ، وكذلك الحرمان من امكانية تحديد الهوية القومية والتوحد الحضارى والثقافى .

وهكذا ، خلقت وتدعمت تلك الاتجاهات السائدة والمحددة لمسار التنمية فى الدول المتخلفة والتى يمكن أن نطلق عليها وبحق أنها اتجاهات نحو تنمية التخلف ، بل وتأصيله أحيانا .

obeikandl.com

المراجع والهوامش : —

1) Cf.Furtado, Ulso : Externe Abhaengigkeit und oekonomische Theorie, in : Senghaas, D. (ed) : Imperialismus und strukturelle Gewalt -- Analysen ueber abhaegige Reproducktion, Frankfurt 1972.

2) Rostow, W. W. : The Stages of Economic Growth, London 1960.

3) Hirschman, A. O. : Die Strategie der wirtschaftlichen Entwicklung, Stuttgart, 1978.

4) Elkan, Walter : An Introduction to Development Economies, bangay, Suffolk, 1973 ; Dorner, K. : Probleme einer weltwertschaftlichen Integration der Entwicklunslaender, Tuebingen 1974.

5) IIO : Employment in Africa ; Some critical issues, Genf, 1973. Jolly, Richard e.a. (eds.) : Third ,world employment, Bengay Suffolk, 1973.

6. Cf. Chenery, H. e. a : Redsitribution of Growth, Norfolk 1974 ; Lewis, K. A. : Economic Development with unlimited Supplies of Labour, The Manchester School of Economic and Social Studies, XXII 1954.

7) Benrendt, R. F. : Soziale Strategien fur Entwicklungslander, Frankfurt 1965 ; Apter, David, : The Politics of Modernisation, Chicago, 1967.

8) Cf. Huntington, Samuel. H. : Political Order in Changing Societies, New Haven, 1968 ; Organski, A. F. K. : The Stages of Political Development, New York, 1966 ; Lipset, S. M., Bokkan S. (eds.) : Party Systems and Voter Alignment, New York, 1967.

9) Cf. Schuhler, C. : Zur politischen Oekonomie der armen Welt, Muenchen, 1968, pp. 32f. ; Nuscheler, F. Bankrott der Modernisierungstheorien ? in : Nohlen, D., Nuscheler, F. (eds.) Handbuch der Dritten Welt, Vol. I, Hamburg 1974, pp. 195 -- 207.

10) Cf. United Nations Research Institute for Social Development, Report of the Expert Group Meeting on the Unified Approach to Development Analysis and Planning, Stockholm 6 — 10 Nov. 1972, p. 1

11) ibid, p. 4

12) ibid, pp. 4, 6, 12

13) ibid, p. 11

14) Cf. Cocoyoc-Declaration, Bulletin of Atomic Scientists, March 1975, pp. 6 — 10.

15) Cf. UNCTAD-Conference in Manila/Phillipines in 1979.

16) Sunkel, O. : Transnationale kapitalistische Entwicklung und nationale Desintegration, in : Senghaas, D. 1972, p. 262.

17) Cf. Galtung, J. : Eine strukturelle Theorie des Imperialismus, in : Senghaas, D. (ed.) : 1972, pp. 29 - 104.

18) Cf. Furtado, in : Senghaas 1972 ; Sunkel, in : Senghaas 1972 ; Senghaas, D. : Weltwirtschaftsordnung und Entwicklungspolitik-Pladoyer fur Dissoziation, Frankfurt, 1977, p. 266.

19 Cf. Stavenhagen, R. : Sieben falsche Thesen ueber Lateinamerika in : Frank, A.G. : Kritik des burgerlichen Antimperialismus, Berlin, 1969, pp. 15 - 30 ; Cordova, A. : Strukturelle Heterogenitaet und wirtschaftliches Wachstum, Frankfurt, 1973 p. 125.

20) Dag Hammerskjoeld-Bericht, 1975, in : Friedensanalysen fuer Theorie und Praxis 3, Schwerpunkt : Unterentwicklung, Frankfurt 1976, p. 22.

21) Cf. Senghaas, 1977 pp. 263 ff.

22) Cf. Deutsch. K. : Politische Kybernetik, Freiburg, 1969, part III.

23) Cf. Senghaas, 1977, pp. 266 ff.

24) Cf. Thomas, C. : Dependence and Transformation, The Economics of the Transition to Socialism, London, 1974, Chapt. IV.

25) Cf. List, F. : Das natuerliche System der politischen Okonomie, Berlin, 1961.

26) Cf. Senghaas, 1977 pp. ff. ; Wohlmuth, K. : Multinationale Konzerne, nationaler Markt und Unterentwiklung, in : Senghaas, D. / Menzel, U. (eds.) : Multinationale Konzerne und Dritte Welt, Wiesbaden, 2976, pp. 67 - 102.

27. Cf. Fran, A. G. : Uber die Begrenzung des Binnenmarktes durch internationale Arbeitsteilung und die Produktionsver-

haltnisse, in : Gantzel, K. — J. (ed.) : Herrschaft und Befreiung in der Weltgesellschaft, Frankfurt, 1975, pp. 161 - 211.

28) Cf. de Bernis, Gaston Destanne : Industrializing Industries and the Economic Integration of Less - Developed Countries, in : di Marco, Luis Eugenio (ed.) : International Economics and Development, London, 1972, pp. 267 - 300 ; de Bernis : Industrie industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale, in : Economie appliquée, vol. 19, No. 3 / 4 ; Hirschman, A. O. : The Strategy of Economic Development, New Harven, 1958.

29) Cf. Szentes, Tamâs : Politische Okomie der Entwicklungslaeder, Frankfurt, 1974, pp. 274 ff.

30) Cf. Steppacher, Rolf : Investitionsstruktur und wirtschaftliche Entwicklung der unterenwickelten Lander, in : Schmidt, A. (ed.) Strategien zur Uberwindung von Unterentwicklung, Frankfurt, 1976, pp. 178 - 198.

31) Cf. Stewart, F. : Technology and Employment in LDCs, in : Edwards, E. (ed.) : Employment in Developing Nations, New York, 1974, p. 84 - 132.

32) Cf. Sigurdson, Jon : Rural Industry and the Internal Transfer of Technology, in : Schram, Stuart (ed.) : Authority, Participation and Cultural Change in China, Cambridge, 1973, pp. 199 - 232.

33) Cf. Snead, William ; Self - Reliance, Internal Trade and China's Economic Structure, in : China Quarterly, No. 62, 1975, pp. 302 - 308.

34) Cf. Kim il Sung : Reden und Aufsatze, Frankfurt, 1971, Vol. 1, p. 289.

35) Cf. Thomas, C., 1974, pp. 133 ff.

36) Cf. Deutsch, K. 1969 ; Evers, T. : Unterentwicklung und Staat, Bertin, 1975.

37) Cf. Schilling-Kaletsch, Ingrid : Wachstumspole und Washstumzentren. Untersuchungen zu einer Theorie sektoral und regional polarisierter Entwicklung, Institut fuer Geographie und Wirtschaftskeographie der Universitat Hamburg, Hamburg, 1976.

38) Cf. Hembach, K. / Hentze, H. W. : Planungsprobleme an der Peripherie von Entwicklungslaendern, in : Entwicklung und Zusammenarbeit, No. 5, 1976, pp. 17 - 19.

39) Cf. Lemper, A. : Handel in einer dynamischen Weltwirtschaft, Munchen, 1974, Chapt. IV.

40) Cf.Deutsch, K. : Nationalism and Social Communication, Cambridge, 1966.

41) ILO : Beschaeftigung, Wachstum und Grundbedurfnisse. Ein welt-weites Problem, Gef., 1976.

42) Cf. Gronemeyer, Marianne : Motivation und politisches Handeln, Hamburg, 1976.

43) Cf. Gray, J. : The Two Roads. Alternative Strategies of Social Change and Economic Growth in China, in : Schram, S., 1973pp. 109 - 158.

44) Prebisch, Raûl : Statement to the 142nd Plenary Meeting ,4. UNCTAD - Konference in Nairobi 1976 (Document UNCTAD IV / CA - 19. NBO. 76 - 689.

oapen.kandl.com